

دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT¹ للفترة (2015-2019)

The role of reinsurance in covering the obligations of insurance companies

A case study of the Algerian Insurance Company CAAT (2015-2019)

أ.د. مهدي الذواوي

أ.سعاد لفتاحة

مخبر تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل

مخبر تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة

العولمة

فرحات عباس سطيف¹، الجزائر

فرحات عباس سطيف¹، الجزائر *

douadimhidi@gmail.com

souad.leftaha@univ-setif.dz

تاريخ القبول: 2021/11/02

تاريخ الاستلام: 2021/10/01

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين تجاه المؤمن لهم، والتي تتمثل أساسا في حجم التعويضات الفعلية الواجب دفعها للمؤمن لهم بعد تحقق الخطر المؤمن ضده. وقد تم الاعتماد في ذلك على بعض أدوات التحليل المالي كنسبة الأقساط المتنازل عنها، نسبة مساهمة إعادة التأمين في التعويض وكذا نسبة استرجاع إعادة التأمين لتحليل نشاط الإعادة على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2015-2019).

وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركة تُسند في المتوسط حوالي 50% من مجموع الأقساط المحصلة إلى معيدي التأمين وبمتوسط نسبة استرجاع قدرها 48% من حجم التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم، مما يوضح دور معيدي التأمين في المشاركة في الأعباء الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن ضدها.

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين؛ الأقساط؛ التعويضات؛ الالتزامات؛ شركات التأمين.

تصنيف JEL: G22؛ G32.

Abstract:

This study aimed to clarify the role of reinsurance in covering the obligations of insurance companies towards the insured, these obligations mainly represented by the amount of compensation would paid to the insured after the risks realized. The study based on some financial analysis tools such as the percentage of waived premiums, the percentage of reinsurance contribution in compensation, as well as the percentage of reinsurance

¹ CAAT : Compagnie Algérienne D'assurance (Une Totale Assurance)

* المؤلف المراسل: لفتاحة سعاد

recovery to analyze the reinsurance activity in the Algerian Insurance Company CAAT for the period (2015-2019).

The study concluded that the company assigns, on average, about 50% of the total collected premiums to reinsurers, with an average recovery rate of 48% of the compensation paid to the insured, which clarifies the role of reinsurers in covering parts of the compensation paid to the insured

Keywords: reinsurance; premiums; compensation; obligations; Insurance companies.

Jel Classification Codes: G22; G32.

مقدمة

تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني لأي دولة، نتيجة دورها في توفير التغطية التأمينية للأفراد والمشروعات ضد مختلف الأخطار التي تواجههم. غير أن مبدأ تغطية الأخطار مقابل الحصول على أقساط محددة مسبقاً دون معرفة قيمة الالتزامات الفعلية التي ستترتب على شركات التأمين؛ والمتمثلة في تعويض المؤمن لهم عن الأضرار والخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار المتفق عليها في عقد التأمين؛ يجعل هذه الشركات تواجه العديد من التهديدات التي قد تؤثر على وضعها المالي وتحد من قدرتها على الوفاء بهاته الالتزامات، وعليه احتمال تعرضها للإفلاس خاصة في حالة تحقق الأخطار عالية القيمة كالحوادث الطبيعية.

ويهدف التخفيف من هذه التهديدات، كان لزاماً أن تلجأ شركات التأمين إلى شركات أخرى ذات قدرة مالية أكبر وهي شركات إعادة التأمين؛ من أجل إشراكها في تحمل وإدارة جزء من الأخطار المكتتبة مقابل أقساط إعادة التأمين، حيث تلتزم هذه الشركات بالمساهمة بدفع التعويضات اللازمة في حدود ما تم الاتفاق عليه بينها وبين شركات التأمين. إن هذا الأمر يفتح المجال أمام شركات التأمين للاكتتاب في مجموعة واسعة ومتنوعة من الأخطار، مع إمكانية تجزئتها وتوزيعها على أكبر عدد من مُعيدي التأمين؛ وبهذه الطريقة تضمن شركات التأمين قدرتها على أداء التزاماتها تجاه المؤمن لهم وتحافظ على استقرار نتائجها.

إشكالية الدراسة

وللوقوف على دور إعادة التأمين خصصنا هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى تساهم إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين تجاه المؤمن لهم؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور إعادة التأمين من خلال مساهمته في تغطية التزامات شركات التأمين تجاه المُؤمَّن لهم، من خلال إبراز مشاركة معيدي التأمين في تحمل جزء من التعويضات الناتجة عن تحقق الأخطار التي تم الاكتتاب فيها.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهمية لجوء شركات التأمين لإعادة التأمين للتقليل من حدة الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار؛

- توضيح مساهمة إعادة التأمين في تغطية التزامات الشركة محل الدراسة تجاه المُؤمَّن لهم بالتركيز على فرع الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى (IARD).

الدراسات السابقة

- دراسة طرطاق رتيبة تحت عنوان "تطور نشاط إعادة التأمين في الجزائر ما بين المعيد الوطني والسوق الدولي"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، أم البواقي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021 (505-523): تهدف الدراسة إلى معرفة تطور نشاط إعادة التأمين في الجزائر، ومدى مساهمة المعيد الوطني في هذا النشاط. وتوصلت الدراسة إلى أن معيد التأمين الوطني يغطي أكبر نسبة من الأخطار لشركات التأمين الوطنية إذ نجد أن أكبر نسبة تنازل موجهة له، أي بقاء معظم الأقساط المتنازل عنها داخل السوق الوطني، في حين يتم تحويل الباقي إلى السوق الدولي.
- دراسة عيلان وفاء تحت عنوان " دور شركات إعادة التأمين العالمية في تحسين نشاط شركات التأمين المتنازلة للفترة ما بين (2005-2017)، مجلة الراصد العلمي، وهران 1، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020 (226-246): تتمحور الدراسة حول إظهار أهمية نشاط إعادة التأمين في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الطاقة الاكتتابية والاستيعابية لشركات التأمين المتنازلة، وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة التأمين توفر الحماية المالية للشركات المتنازلة من خلال مشاركتها في تحمل الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار، مما يضمن زيادة قدرة هذه الشركات في الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.
- دراسة أيمن محمد الشنطي وآخرون تحت عنوان " أثر عمليات إعادة التأمين في الحد من المخاطر التي تواجه شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية"، مجلة دراسات اقتصادية، الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 2، 2020 (1-16): هدفت الدراسة

إلى معرفة مساهمة عمليات إعادة التأمين في تجنب شركات التأمين للكثير من الاخطار، من خلال التعرف على المقدرة الإضافية التي تعطيها هذه العمليات للشركات المتنازلة. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة تتمثل في أن إعادة التأمين تحافظ على التوازن المالي لشركة التأمين وتزيد من حصتها السوقية وكذا توفر لها حماية أكبر في حال تحقق الاخطار.

- دراسة Mathieu GATUMEL تحت عنوان:

"understanding and monitoring reinsurance counterparty risk-literature review concerning reinsurance counterparty risk" bulletin français d'actuariat، vol. 13 , n° 26, juin – décembre 2013, pp. 121- 138:

هدفت الدراسة الى إبراز أهمية دراسة مخاطر تعثر معيد التأمين وأثرها على الأطراف المقابلة، خاصة بعد الازمة المالية 2008 والتي أثرت على كبرى شركات الإعادة (AIG- SWISS RE) الامر الذي أدى إلى افلاس العديد من شركات التأمين المباشرة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أهمية الرقابة داخل صناعة إعادة التأمين من خلال توفير أدوات لقياس مخاطر هذه الصناعة لشركات التأمين المتعاملة معها لتفادي مخاطر الإفلاس ، وهذا لزيادة التكامل بين صناعة التأمين وصناعة إعادة التأمين.

- موقع الدراسة من الدراسات السابقة: تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع الأساسي الممثل بإعادة التأمين فكل الدراسات تطرقت إلى الموضوع من حيث المفاهيم المرتبطة به، إلا أن دراستنا تتقاطع مع هاته الدراسات من حيث أن هاته الدراسات تطرقت إلى إعادة التأمين من حيث: الشركات القائمة عليه، دوره في إدارة مخاطر شركات التأمين وزيادة الطاقة الاكتتابية والاستيعابية لها، تأثير مخاطر معيد التأمين على الشركة. فيما تناولت دراستنا جانب آخر من إعادة التأمين ممثلا بدور هذا النشاط في تغطية جزء معتبر من الالتزامات التي تبرمها شركة التأمين تجاه المؤمن لهم.

1- إعادة التأمين النشأة والمفاهيم

1-1 النشأة

لقد كان ظهور إعادة التأمين مصاحباً لظهور التأمين مباشرة كنتيجة حتمية لتطوير ممارسات نشاط التأمين. حيث يُرجع الباحثون بداية عمليات إعادة التأمين إلى نشاط جماعة اللومبارد¹ من خلال أعمال التأمين البحري في بداية القرن 14، أين كانت أول وثيقة تضمنت ممارسة إعادة التأمين عام 1370 عندما ظهرت وثيقة تأمين بحري لرحلة بحرية طويلة من ميناء جنوة Gènes إلى ميناء سليز Sluys (إكلوز Ecluse آنذاك)، تم فيها مقاسمة الخطر بين المؤمن الأصلي وطرف آخر يضمن ما بقي من مخاطر للرحلة البحرية مقابل أقساط تُعتبر بعد وصول الرحلة آمنة أرباحاً لصالحه (DUBREUIL, 2010, p. 9).

وبهذا الشكل استمر تطبيق إعادة التأمين إلى غاية القرن 18 أين تم العمل على تأطير ممارساته من خلال إصدار قوانين تضبطه، كما كان الأمر في المملكة المتحدة سنة 1776 حين صدر قانون يقضي ببطالان عقود إعادة التأمين البحري ما لم يكن إبرامها قد تم من أجل حماية حقوق المؤمن له في حالة إفسار أو إفلاس أو موت المؤمن (شكري، 2008، صفحة 30). وقد مورس نشاط إعادة التأمين بأشكال شتى (سيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً):

- بداية تم ممارسة نشاط إعادة كُنشاط اختياري من قبل شركات التأمين من خلال تبادل عمليات إعادة التأمين فيما بينها (الصدقي، 1973، صفحة 256).
- مع تطور محافظ شركات التأمين وظهور مخاطر جديدة، ظهرت إعادة التأمين بموجب اتفاقية موثقة وملزمة خاصة من طرف معيد التأمين، أين تغطي الاتفاقية كافة الأخطار التابعة لصنف معين (أبو السعود، 2000، صفحة 45). وكانت أولى اتفاقية من هذا النوع قد أبرمت في أوروبا سنة 1821، تبعثها اتفاقية أخرى أبرمت في المملكة المتحدة سنة 1824 (بدوي، 2009، الصفحات 163-164).

ومع ظهور النوع الجديد لإعادة التأمين تم تأسيس شركات متخصصة في إعادة التأمين فقط دون التأمين المباشر، وذلك حين ظهرت شركة كولونيا التي تأسست سنة 1846 لتتبعها شركات متخصصة أخرى (زريق و الجوهري، 2001، صفحة 18). الأمر الذي أسهم في زيادة الطلب على إعادة التأمين لما يتضمنه من سعة في التغطية والزام لمُعيد التأمين بقبول كل ما يُسند إليه، ورافق ظهور شركات إعادة وازدياد الطلب على خدماتها استحداث طرق متعددة لاتفاقيات إعادة التأمين وظهور شركات الوساطة لإعادة التأمين.

¹ مجموعة من التجار في مجال التجارة البحرية بإيطاليا، كان لهم الدور الكبير في تطوير ممارسات التأمين البحري والممارسات الفعلية لإعادة التأمين، وبواسطة هذه الجماعة تم توسيع نشاطات التأمين وإعادة التأمين إلى إنجلترا وإلى غيرها من الأقاليم الأوروبية.

2-1 التعريف

عند التأمل في مصطلح إعادة التأمين نجد أن هناك العديد من التعاريف تناولته من مختلف الجوانب والتي من أهمها ما يلي:

- " هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة إعادة التأمين أو مُعيد التأمين، في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين أو الشركة المُتَنَازِلَة أو المُسِنَّدَة عن خسائرها المحتملة، والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم لتعويضهم كليا أو جزئيا في حالة تحقق الخطر محل عقد التأمين" (مختار، 2005، صفحة 3).

- " هو معاملة مالية يتم بواسطتها تحويل المخاطر (تنازل) من شركة تأمين (متنازل) إلى شركة إعادة تأمين (معيد التأمين) مقابل دفعة (قسط إعادة التأمين)، والهدف من هذه المعاملة هو توزيع النتائج المالية للالتزامات تجاه المؤمن لهم مع شركة الإعادة" (WEHRHAHN, 2009, p. 7).

- " هو قيام شركة التأمين بقبول الأخطار وتوزيع جزء أو أجزاء منها لدى شركات تأمين أخرى، التي تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى، حيث تعمل الشركة الأولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة على أن تبقى مسؤولة مباشرة أمام العميل" (المصري، 2009، صفحة 309).

وعليه يُمكننا القول أن هذه التعاريف تتقارب إن لم نقل أنها تتطابق وتتشترك في إظهار معنى واحد لإعادة التأمين، باعتباره وسيلة لتفتيت الخطر وتوزيعه على عدد أكبر من شركات التأمين و/أو إعادة التأمين داخل أو خارج الدولة، مما يؤدي الى عدم تحمل الخسائر الناجمة عن تحقق الخطر المؤمن منه من قبل شركة تأمين واحدة بل سيتم مقاسمة مسؤوليته بين شركة التأمين وشركات الإعادة.

2- وظائف ومكونات إعادة التأمين

1-2 وظائف إعادة التأمين

يؤدي نشاط إعادة التأمين العديد من الوظائف والتي ندرج منها:

- حماية شركات التأمين: يلعب إعادة التأمين دورا بالغ الأهمية في حماية شركات التأمين من التقلبات الشديدة في نتائج الأعمال السنوية بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو أحجامها، ففي غياب إعادة التأمين فإن شركة التأمين ستعرض لتقلبات شديدة في نتائجها، الأمر الذي يهدد

ملائتها ويفقدها الثقة والاطمئنان من جهة عملاءها، مما يجعل من إعادة التأمين تحقق لها الحماية الضرورية لملاءتها وبحفظ لها سمعتها في السوق؛

- زيادة الطاقة الاستيعابية: تعرف الطاقة الاستيعابية أنه أقصى التزام تستطيع شركة التأمين قبوله عن كل خطر، وبالتالي تُمكن إعادة التأمين شركة التأمين من قبول التأمين على أخطار تزيد قيمها عن طاقتها الاستيعابية، فقد يُطلب من الشركة القيام بالتأمين على بعض الأخطار التي مبلغ تأمينها يفوق رأس مال شركة التأمين وفي حالة حدوث خسارة تامة فإن الشركة تتعرض للإفلاس. أما في وجود إعادة التأمين فإن شركة التأمين تقوم بقبول هذه الأخطار وتحمل جزء منها وتقوم بإعادة تأمين الجزء الباقي لدى شركة إعادة (WEHRHAHN, 2009, pp. 2-5).

- تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين: عن طريق العمل على استقرار الأقساط والتعويضات والتقليل من التذبذب في نتائج شركات التأمين؛

- المشاركة في المصاريف: يقوم مُعيد التأمين بدفع عمولة لشركات التأمين مقابل الأعمال التأمينية التي أسندتها إليه، هذه العمولة تساهم في تحمل المصاريف التي تكبدتها شركات التأمين عن الأعمال التأمينية؛

- الحماية من المخاطر: لإعادة التأمين تقلل من حدة وتكرار المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وتقلل من حجم وعدد المطالبات بالتعويضات لديها بسبب خبرة شركات إعادة وتخصصها في التعامل مع نوعيات معينة من المخاطر. ناهيك عن دور المُعيد في حماية شركات التأمين من الخسائر الناجمة عن تحقق الأخطار الكارثية والتي تتسبب في خسائر مضاعفة لها كالكوارث الطبيعية والابئة (عبد العزيز، 2016، الصفحات 61-65).

- استقرار الاقتصاد: يساعد إعادة التأمين في استقرار اقتصاد الدولة، وذلك بإسناد جزء من الخسائر لشركات إعادة الأجنبية من خلال توزيع الأخطار بين فروع التأمين المختلفة وعن طريق التوزيع الجغرافي لهذه الأخطار بين المناطق المختلفة (OUTREVILLE, 1998, pp. 264-266).

انطلاقاً مما سبق، يمكننا القول بأن إعادة التأمين توفر سعة اكتتابية إضافية لشركات التأمين تسمح بقبول المزيد من الأخطار وتوسيع حجم الأعمال دون اللجوء إلى زيادة رأس المال، والحصول على بعض المزايا الضريبية عن طريق التنازل عن الأقساط. هذا إضافة لاعتماد هذه الشركات على الكفاءة الإدارية والتقنيات المتطورة لمُعيد التأمين في مجال تقدير حجم المخاطر أو التنبؤ بها.

2-2 المكونات الأساسية لإعادة التأمين

لإعادة التأمين مجموعة من المكونات التي يتم الربط فيما بينها من خلال عقد إعادة التأمين، والتي نوجزها فيما يلي (زبار، 2014، الصفحات 19-20):

- شركة التأمين: والتي يُطلق عليها أيضا اسم شركة التأمين المباشرة، المُؤمّن المباشر أو الشركة المتنازلة، وتُمثل المُؤمّن الأصلي والذي يقوم بالاككتاب بشكل مباشر مع المُؤمّن له، ثم يحتفظ بجزء من الخطر ويقوم بالتنازل عن الجزء المتبقي لمُعيد أو مُعيد التأمين.

- مُعيد التأمين: وهي الشركة التي تقدم خدمات إعادة التأمين لشركات التأمين، وقد تكون شركة إعادة التأمين متخصصة في نشاط إعادة التأمين فقط أو قد تجمع بين نشاط إعادة التأمين والأنشطة التأمينية الأخرى.

- المبلغ المعاد تأمينه: وهو المبلغ الذي تقوم شركة التأمين بالتنازل عنه إلى مُعيد التأمين. المبلغ المحتفظ به: هو الفرق بين المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين شركة التأمين والمُؤمّن له على دفعه حالة تحقق الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى مُعيد التأمين.

- عمولة إعادة التأمين: تتمثل في المبلغ الذي تتقاضاه شركة التأمين من مُعيد التأمين، لتغطيه مصاريف عملية التنازل والاسناد.

3- طرق إعادة التأمين

تتم عملية إعادة التأمين بطرق مختلفة تختار بها شركة التأمين الطريقة التي تلائم احتياجاتها والتزامها وأهم هذه الطرق هي:

3-1 إعادة التأمين الاختيارية

وصفت هذه الطريقة من إعادة التأمين بالاختيارية للدلالة على أن كل طرف من طرفي العلاقة يملك حق الاختيار بإرادته الحرة في تقرير علاقته بالطرف الآخر (LAILY & al, 2017, p. 10)، وبموجب هذه الطريقة تتفق شركة التأمين وشركة إعادة التأمين على إعادة تأمين عقد تأمين معين بالذات يتم اختياره والتعاقد بشأنه حيث يتم التفاوض مع مُعيد التأمين عن كل خطر يراد اسناده على حدا (المصاروة، 2003، صفحة 50).

وبالتالي ففي الطريقة الاختيارية يكون لشركة التأمين الحرية في أن تعيد أو لا تعيد التأمين بالنسبة لأي عملية ترد إليها ولها الحرية في اختيار الجهة التي ستعيد التأمين لديها، كما تكون لديها الحرية أيضا في اختيار المبلغ المعاد التأمين به.

في المقابل يكون أيضا لشركة إعادة التأمين كامل الحرية في القبول أو الرفض (سلام و شقيري ، 2009، صفحة 174)، فإذا اتفق الطرفان على شروط العملية تقوم شركة التأمين بإعداد اشعار توضح فيه بيانات الوثيقة الاصلية، وملحقا يحتوي على: احتفاظ الشركة المُسندة، جزء الخطر المعاد تأمينه وعمولة إعادة التأمين (العدوان و المشاقبة، 2003، صفحة 113).

3-2 إعادة التأمين الإجبارية (الإلزامية)

تتم هذه العملية بموجب اتفاقية موثقة توضح شروط ونسب التنازل عن الأخطار التي تقوم شركات التأمين بتحويلها لمُعيد التأمين، والذي يكون بدوره مجبرا على قبولها طالما كانت عملية التأمين في نطاق الاتفاقية (جودت، 1998، صفحة 107).

وتختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أن عملية الإسناد تُصبح عملية تلقائية لا تتطلب التفاوض مع معيد التأمين عن كل خطر يراد إسناده؛ على اعتبار أنها تغطي محفظة ذات صنف معين من الأخطار. كما أن عملية التنازل والقبول تكون مُلزِمة للطرفين (COUILBAULT, 2007, p. 58).

3-3 إعادة التأمين الاختيارية/الإلزامية

هذه الطريقة هي مزيج بين إعادة التأمين الاختيارية وإعادة التأمين الاجبارية، فهي اختيارية من ناحية شركة التأمين التي لها كامل الحرية في عرض الخطر على معيد التأمين، واجبارية من ناحية شركة إعادة التأمين التي يتوجب عليها قبول الخطر مادام ضمن الاتفاقية، كما ولا يتحدد التزامها ضمن صنف معين من الأخطار بل ينصرف إلى جميع أصناف الأخطار التي ترى شركة التأمين ضرورة لإسنادها وفق هاته الطريقة (فالح القصاب، 2011، صفحة 56).

وتُستخدم هذه الطريقة من جانب شركة التأمين للحصول على قدرة اكتبائية أكبر مقارنة بالاتفاقيات الأخرى، أو لوجود أخطار ضمن محفظة التأمين غير منسجمة مع بقية الأخطار المكونة لهاته المحفظة. لذا تكون شركة إعادة الإلزامية ملزمة بمراجعة البيانات الواردة إليها للتأكد من أن الأخطار المتنازل عنها تدخل ضمن الحدود المتفق عليها ولتتجنب الوقوع في خطر عدم السداد (HAGOPIAN & LAPARRA, 1991, p. 39).

3-4 إعادة التأمين الملزمة بموجب القانون

في هاته الطريقة يُلزم المشرع شركات التأمين بإسناد حصص من الأخطار التي تكتتب فيها إلى شركة إعادة التابعة لها، والتي بدورها تُعيد تأمين جزء من هذه الحصص خارج الوطن (زبار، 2014، صفحة 40). والغاية من هاته الطريقة تدعيم شركات إعادة التأمين الحكومية والحد من خروج العملة الصعبة.

وتسعى شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين إلى تطوير عملية الإعادة من خلال استحداث هيئات جديدة تقوم بالعملية أهمها مجمعات إعادة التأمين.*

4- اتفاقيات إعادة التأمين

اتفاقية إعادة التأمين هي ترتيب مكتوب بين شركة التأمين ومُعيد تأمين أو أكثر، والذي بموجبه يقبل مُعيد التأمين الحِصص المُسندة لشركة التأمين والتي تقع في نطاق وشروط التعاقد. هذا التعاقد أو الاتفاقية تتم لمدة محدودة وتخضع لقيود بالنسبة لنوع الخطر أو قيمته (حلي، 2001، صفحة 6). وفي هذا الإطار سنحاول من خلال الجدول 1 تلخيص مجمل اتفاقيات إعادة التأمين كما يلي:

جدول (1): اتفاقيات إعادة التأمين

نوع الاتفاقية	ما تضمنه الاتفاقية
إعادة التأمين النسبية: تقوم شركة التأمين بتحديد النسبة التي تريد أن تحتفظ بها من الخطر وتوافق على إسناد الباقي إلى مُعيدي التأمين، وهنا يتم توزيع الأقساط والخسائر بنفس نسب توزيع مبالغ التأمين التي اتفق عليها في العقد.	إعادة التأمين على أساس الحصة النسبية: تتحمل شركة إعادة التأمين نسبة معينة من الخطر، وتتحصل على نفس النسبة من القسط مخصصا منها العمولة وتتعهد بدفع نفس النسبة من التعويضات.
إعادة التأمين بما جاوز الطاقة (فائض الحد): هنا تحتفظ شركة التأمين من كل عملية بمبلغ ثابت هو حد الاحتفاظ المباشر (la rétention) وهو حد أقصى لما تريد أن تحتفظ به لحسابها، والباقي من مبلغ التأمين يسمى الزائد (l'excédent أو surplus) والذي يعتبر أساس اتفاقية إعادة التأمين حيث تحدد هذه الاتفاقية شركات الإعادة التي ستشارك فيه ونصيب كل منها (نسبة مشاركتها) ويتم تقسيم الفائض إلى خطوط بشرط أن قيمة كل خط لا تزيد عن المبلغ المحتفظ به لدى شركة التأمين.	

* مجمعات إعادة التأمين عبارة عن هيئات يتم إنشائها بمقتضى اتفاق بين مجموع الأعضاء (شركات التأمين و/أو إعادة التأمين)، على أن يقوم كل عضو بتحويل كل أو جزء من عمليات التأمين المتحصل عليها إلى هذا المجمع وتكون في نطاق اختصاصه (WEHRHAHN, 2009, p. 16)، ويتم تقسيم الأقساط وتوزيع التعويضات وفق أسس تُحدد عند إنشاء المجمع (أوبوكر و السيفو، 2009، صفحة 265).

<p>اتفاقية زيادة الخسارة: تقوم شركة التأمين بتحديد مبلغ الخسارة التي ترغب في تحمله ويطلق عليه الأولوية (priorité)، وترتب تغطية للخسائر التي تزيد عن مبلغ الأولوية تتحمله شركة إعادة التأمين وذلك مقابل قسط محدد تدفعه شركة التأمين. ويتميز هذا النوع من الإعادة ببساطة إجراءاته وسهولته.</p>	<p>إعادة التأمين غير النسبية: تعتمد هذه الاتفاقية على الخسائر، حيث يوافق مُعيد التأمين على دفع مبلغ إذا تجاوزت الخسارة المبلغ الذي قررت شركة التأمين دفعه أو تحمله.</p>
<p>اتفاقية وقف الخسارة: التغطية هنا يبدأ مفعولها إذا تجاوزت نسبة الخسارة حدا معيناً في فرع ومدة محددة. أو تجاوزت الخسارة نسبة الخسارة على ضوء الأقساط السنوية للشركة المسندة في المحفظة أو في الفرع المعني. ويتفق على ألا يتجاوز مجمل الخسائر التي يدفعها المُعيد مبلغاً معيناً وهذا يمنع شركة التأمين من زيادة أقساطها لتجنب زيادة مسؤولية مُعيد التأمين.</p>	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: حسين يوسف العجيمي، التأمين: الأسس والممارسة، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، البحرين، 2009، ص ص 165-167.

5- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تم تخصيص هذا الجزء من البحث للاطلاع على نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات من اكتتاب وتعويض، ومعرفة مساهمة إعادة التأمين في تغطية التزامات الشركة تجاه المؤمن لهم.

1-5 التعريف بالشركة

تم انشاء الشركة الجزائرية للتأمينات في 30 أفريل 1985 طبقاً للمرسوم 82-85 لتختص في مجال التأمين على أخطار النقل البري، البحري أو الجوي، ومع بداية الإصلاحات وبعد إلغاء مبدأ التخصص على شركات التأمين في الجزائر، تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم في أكتوبر 1989 وإلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع محفظتها التقنية لجميع فروع التأمين. وبعد صدور قانون الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص تم تركيز تخصص الشركة في التأمين على فروع الأضرار بتاريخ 14 جوان 2011 (CAAT, 2021).

2-5 الإنتاج في الشركة

يتمحور نشاط الشركة في التأمين من الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى (IARD¹) بالدرجة الأولى، التأمين على السيارات، تأمين النقل، التأمين الفلاحي وتأمين القروض. والجدول التالي يوضح هيكل محفظة الشركة وتطور حجم الأقساط حسب كل نوع خلال الفترة (2015-2019).

Incendie, Accidents Et Risques Divers: ¹ IARD

جدول (2): هيكل وتطور محفظة الشركة للفترة (2019-2015)

2019	2018	2017	2016	2015	السنة	
					البيان	
14774183	14665422	14009685	12776689	12147911	الأقساط (و. 10 ³ دج)	
1	5	10	5	12	IARD % التطور	
60	61	61	56	57	% الحصة	
1934784	1591690	1497884	1940290	1359919	الأقساط (و. 10 ³ دج)	
22	6	23-	43	11-	تأمين النقل % التطور	
8	7	6	9	6	% الحصة	
7834867	7865183	7553422	7892566	7650782	الأقساط (و. 10 ³ دج)	
0.004-	4	4-	3	2-	ت. السيارات % التطور	
32	32	33	35	36	% الحصة	
34164	51	67449	6151	1468	الأقساط (و. 10 ³ دج)	
66888	100-	99.7	319	18	ت. على القروض % التطور	
0	0	0	0	0	% الحصة	
11112	3264	0	0	0	الأقساط (و. 10 ³ دج)	
240	100	0	0	-	ت. الفلاحي % التطور	
0	0	0	0	0	% الحصة	
24589110	24125610	23128440	22615696	21160080	المجموع (و. 10 ³ دج)	
2	4	2	7	5	% التطور	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة على:

<https://www.caat.dz/#> تاريخ الاطلاع 2021/9/8 الساعة 19:50

- التقرير السنوي للشركة 2015 ص 7
- التقرير السنوي للشركة 2016 ص 7
- التقرير السنوي للشركة 2017 ص 6
- التقرير السنوي للشركة 2018 ص 10
- التقرير السنوي للشركة 2019 ص 10

ويمكننا تفسير الجدول أعلاه من خلال:

- **هيكل المحفظة:** من الجدول يتضح لنا أنه رغم ممارسة الشركة لنشاط التأمين على الأضرار إلا أن هيكل محفظتها يتشكل أساسا من تأمينات الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى (IARD) وهذا ما توضحه نسبة هذا الفرع من المجموع الإجمالي للمحفظة والتي تتراوح ما بين 56% و61%، ويلمها تأمين السيارات بنسبة تتراوح ما بين 32% و36%، وبعدها تأمين النقل بنسب تتراوح ما بين 6% إلى 9%، وكل هذا طيلة فترة الدراسة. أما فيما يخص تأمين القرض والتأمين الفلاحي فقد مثلت أدنى نسبة من محفظة الشركة. ويعود توزيع هيكل المحفظة للشركة على هذا النحو بسبب خبرتها وتخصصها في تغطية مختلف الأخطار الكبرى والصناعية (المخاطر الهندسية)، وقدرتها على تسيير أخطار السيارات بمختلف أنواعها.

- **تطور حجم الإنتاج حسب الفروع:** من الجدول يتضح أن حجم الإنتاج للشركة عرف تطورا بنسبة 5% سنة 2015 بالمقارنة مع السنة التي قبلها، واستمر هذا التطور سنة 2016 بنسبة 7%، ويرجع ذلك لارتفاع حجم الاكتتاب النقل وتأمين القرض. وامتد تطور حجم انتاج الشركة من 2017 إلى 2019 لكن بمعدلات متناقصة، ويرجع ذلك إلى التذبذب في حجم الاكتتاب لهيكل المحفظة خاصة في فرع IARD وفرع تأمين السيارات اللذان يشكلان غالبية مكوناتها.

3-5 تحليل نشاط إعادة التأمين على مستوى الشركة

يتولى ادارة مختلف عمليات الاعادة للشركة مديرية خاصة مهمتها تسيير كل عمليات التنازل، المفاوضات، العمولات والتسيير الجيد لملفات التعويض التي على عاتق معيدي التأمين إلى غاية حصولها على مبالغ المستحقة في الوقت المناسب (CAAT, 2021).

1-3-5 برنامج إعادة التأمين للشركة

تعد الشركة برنامجا لإعادة تأمين أخطارها وفق طريقتين هما: إعادة التأمين الإلزامية وإعادة التأمين الاختيارية محترمة في ذلك مبدأ الحيطة والحذر في عملية الاكتتاب ووفق القوانين والتشريعات المعمول بها.

- إعادة التأمين الإلزامية:

تستخدم الشركة اتفاقية فائض الحد في برنامجها الإلزامي لإعادة التأمين، وفي هذا الإطار تقوم الشركة بإجراء مختلف المشاورات والمفاوضات مع مختلف شركات إعادة التأمين المحلية والدولية بهدف الوصول إلى اتفاقيات تلاءم احتياجاتها من ناحية الإجراءات الواجب إتباعها، العمولات،

قدرات الاكتتاب، حدود الضمانات، الاقطاعات... الخ (COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE, 2019, p. 17)

فيما يخص فرع تأمين الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى (IARD)، تقوم الشركة بكل مشاورتها مباشرة مع الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR من أجل تحديد كل الشروط الاتفاقيات لمختلف الأخطار والتي تجري بدورها مفاوضات مع شركات إعادة التأمين الدولية لمشاركتها في قبول بنود الاتفاق للأخطار المراد تحمل جزء منها، ومن بين أهم شركات إعادة التأمين المتعامل معها: SCOR وCCR (فرنسا)، DDY SSEY-RE (الوم أ)، AFRIKA-RE (نيجيريا)، ARIG (البحرين)، HANOVER (ألمانيا) (موزاوي و براق، 2016، صفحة 160).

ويتم إعداد اتفاقية فائض الحد طبقا للقرار الوزاري رقم 34 الصادر بـ 29 جويلية 2002 والمتعلق بتعيين المستفيد من التنازل الإجباري ومختلف التنظيمات والإجراءات المتعلقة بإعادة التأمين في هذا النطاق. وحسب المادة 7 من هذا القرار تلتزم شركات التأمين باللجوء إلى معيدي التأمين الدوليين ذوي التصنيفات المالية التي لا تقل عن BBB+ أما بالنسبة لسماسة الإعادة لا بد أن يكونوا حاصلين اعتماد وزاري للممارسة هذا النشاط.

- إعادة التأمين الاختيارية:

يتم استخدام هذا النوع من إعادة التأمين على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات لتغطية الأخطار الصناعية الكبرى مثل القواعد والمركبات الكهربائية لشركة سونلغاز، وحدات الإنتاج لمجمع الاسمنت الجزائري، مشاريع الهندسية الكبرى للبناء والتركيب... الخ، وتستعين الشركة بخدمات مكاتب السماسرة الدوليين الذين بدورهم يختارون أحسن العروض التي تقدمها شركات إعادة التأمين الدولية المتعاملة مع الشركة (موزاوي و براق، 2016، صفحة 162). وفي هذا السياق ونظرا لإجراءات الواجب إتباعها حسب النصوص التنظيمية سارية التطبيق، تلتزم الشركة الجزائرية للتأمينات بإبلاغ الشركة المركزية لإعادة التأمين أولا بالعملية لتقديم عرض للأخطار المراد اسنادها، ثم عرض الأخطار كمرحلة ثانية على سماسة إعادة التأمين للبحث عن أفضل عروض الإعادة، حيث:

✓ إذا كانت شروط الشركة المركزية لإعادة التأمين هي الأحسن من الشروط المتحصل عليها من شركات الإعادة الأخرى، يتم إعداد أمر التنازل لصالح الشركة المركزية مع تحديد نسبة الاحتفاظ والتنازل؛

✓ في حالة كانت العروض المقدمة من شركات الإعادة أحسن من عرض الشركة المركزية لإعادة التأمين أمر التنازل يكون على النحو التالي:

- يتم التنازل في حدود 50% الشركة المركزية لإعادة التأمين وفق العرض المقدم.
- ويتم تقسيم الجزء المتبقي بين شركات إعادة التأمين الدولية من خلال أحسن العروض المقدمة أو للشركة صاحبة أحسن عرض (الجريدة الرسمية، 2010).

2-3-5 نتائج إعادة التأمين للشركة

من أجل التعرف على نتائج إعادة التأمين للشركة، ندرج الجدول الموالي الذي يضم المؤشرات المتعلقة بعملية إعادة التأمين وقيمة التعويضات الناجمة عنها للفترة (2015-2019):

جدول (3): إحصائيات نشاط إعادة التأمين للشركة خلال الفترة (2015-2019)

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
23123787	24589110	24125610	23128440	22615696	21160080	∑ الأقساط (1) (و. 10 ³ دج)
12162347	12334924	12492458	11648685	12500015	11835652	الأقساط المحتفظ بها (و. 10 ³ دج)
10961440	12254186	11633152	11479755	10115681	9324428	الأقساط المتنازل عنها (2) (و. 10 ³ دج)
%47	%50	%48	%50	%45	%44	% الأقساط المتنازل عنها (2) / (1)
1884165	2039522	1890226	1930423	1795984	1764671	العمولات المحصلة (3) (و. 10 ³ دج)
12976619	12942434	12062242	13427698	13691434	12759286	∑ التعويضات المدفوعة (4) (و. 10 ³ دج)
5151643	4936941	4711817	5623747	4407422	6078287	التعويضات المدفوعة من المعيد (5) (و. 10 ³ دج)
%24	%38	%39	%42	%32	%48	% مساهمة إعادة التأمين في التعويض (4) / (5)

%48	%57	%57	%66	%61	%84	إعادة التأمين
2444098	2532093	2771622	2509986	2337768	2069023	النتيجة الصافية (و.10 ³ دج)
24214644	27953130	25934469	23901066	22284535	21000022	هامش الملاءة المالية (و.10 ³ دج)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة على:

<https://www.caat.dz/#> تاريخ الاطلاع 2021/9/8 الساعة 19:50

- التقرير السنوي للشركة 2015 الصفحات (6، 7، 10، 14، 15)
- التقرير السنوي للشركة 2016 الصفحات (6، 7، 10، 14، 15، 16)
- التقرير السنوي للشركة 2017 الصفحات (5، 6، 9، 14، 15)
- التقرير السنوي للشركة 2018 الصفحات (8، 10، 12، 16، 17)
- التقرير السنوي للشركة 2019 الصفحات (10، 12، 16، 17)

سنحاول قراءة مؤشرات الجدول أعلاه على النحو التالي:

هامش الملاءة المالية والنتيجة الصافية: نلاحظ تزايد مستمر في كل من النتيجة الصافية وهامش الملاءة المالية بالتوازي على الرغم من ارتفاع نسبة الأقساط المتنازل عنها خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن إعادة التأمين لا تؤثر سلبيا عليهما، بل ينعكس إيجابا على قدرة الشركة للحصول على أقساط أكبر وبالتالي زيادة القدرة الاكتتابية للشركة.

التنازل عن الأقساط لشركات إعادة التأمين: يوضح الجدول أن نسبة الأقساط المتنازل عنها والمحتفظ بها في تزايد مستمر بسبب الارتفاع المستمر في رقم الأعمال، ونلاحظ أن نسبة التنازل في الشركة تبلغ 47% بالمتوسط لشركات إعادة التأمين وهو ما يقارب 50% من الأقساط المحصلة الإجمالية. ويعود ذلك إلى طبيعة هيكل محفظة الشركة الذي يتشكل في غالبية من الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى التي تكون عالية القيمة لذلك تسند ما يقارب نصف أقساطها لمواجهة احتمالية تحقق أخطار قد تهدد قدرتها على الوفاء بالتعويضات.

ومن خلال قراءة نسبة مساهمة إعادة التأمين في التعويض نلاحظ أنه في المتوسط يساهم معيدي التأمين في تعويض ما نسبته 25% من التعويضات الاجمالية المدفوعة. بمتوسط نسبة استرجاع

قدرها 48% من حجم التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم لكل الفروع مما يؤكد الإدارة الجيدة للأخطار للشركة والذي ينعكس على نتائجها. ولتوضيح أكبر لدور إعادة التأمين في تسديد التزامات الشركة تجاه المؤمن لهم ارتأينا التطرق إلى فرع التأمين على الأخطار الصناعية والأخطار الأخرى (IARD) باعتباره يشكل النسبة الأكبر من محفظة الشركة.

4-5 نتائج عملية التنازل لفرع التأمين على الأخطار الصناعية والأخطار الكبرى (IARD)
ندرج من خلال الجدول أدناه نتائج عملية التنازل لفرع التأمين على الأخطار الصناعية والأخطار الكبرى للفترة (2015-2019)

الجدول (4): إحصائيات الاكتتاب والتنازل لفرع IARD خلال الفترة (2015-2019)

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
13674898	14774783	14665422	14009685	12776689	12147911	∑ الأقساط (1) (و. 10 ³ دج)
3812194	3656042	3990606	3552647	4077221	3784456	الأقساط المحتفظ بها (و. 10 ³ دج)
9862703,6	11118741	10674816	10457038	8699468	8363455	الأقساط المتنازل عنها (2) (و. 10 ³ دج)
%72	%75	%73	%75	%68	%69	%الأقساط المتنازل عنها (2) (1)/
1582788,6	1807507	1593504	1644049	1465347	1403536	العمولات المحصلة (3) (و. 10 ³ دج)
6141288,6	6139382	5414644	6824136	6684994	5643287	∑ التعويضات المدفوعة (4) (و. 10 ³ دج)
4853683,6	4737679	4351308	5283284	4141846	5754301	التعويضات المدفوعة من المعيد (5) (و. 10 ³ دج)
%80	%77	%80	%77	%62	%102	% المعيد في التعويض (4/5)
%66	%59	%56	%66	%64	%86	% استرجاع إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة على:

تاريخ الاطلاع 2021/9/8 الساعة 19:50 <https://www.caat.dz/#>

- التقرير السنوي للشركة 2015 الصفحات (6، 7، 10، 14، 15)
- التقرير السنوي للشركة 2016 الصفحات (6، 7، 10، 15، 14، 16)
- التقرير السنوي للشركة 2017 الصفحات (5، 6، 9، 14، 15)
- التقرير السنوي للشركة 2018 الصفحات (8، 10، 12، 16، 17)
- التقرير السنوي للشركة 2019 الصفحات (10، 8، 12، 16، 17)

يتضح لنا من خلال الجدول أن:

- حجم الأقساط المتحصل عليها والمتنازل عليها في تزايد مستمر بحيث يتضح أن متوسط نسبة التنازل في فترة الدراسة يقدر بـ 72% من مجموع الأقساط المتحصل عليها من عملية الاكتتاب في فرع IARD، ويعود سبب ارتفاع نسبة التنازل إلى قيمة الأخطار المؤمنة في هذا الفرع، كما ويعكس الإدارة الجيدة للشركة في مجال الأخطار الكبرى بالاعتماد على هيئات أكثر قدرة مالية في تسيير هذا النوع من الأخطار، وكل هذا بهدف ضمان قدرة الشركة على لتسديد التزاماتها تجاه المؤمن لهم. وهذا ما توضحه نسبة التعويضات المحصلة من معيدي التأمين بمتوسط قدره 80% من حجم التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم مقابل 20% فقط تم تسديدها من قبل الشركة. مما يبرز لنا أهمية وإلزامية عملية إعادة التأمين في إدارة المخاطر والمحافظة على الملاءة المالية للشركة وبالتالي ضمان استمرارية نشاطها من خلال تعزيز قدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.
- يبلغ متوسط نسبة الاسترجاع التي على عاتق شركات إعادة التأمين والعمولات المتحصل عليها من مختلف عمليات فرع IARD ما قيمته 66% من الأقساط المتنازل عليها خلال فترة الدراسة مما يؤكد لنا أهمية ودور عملية إعادة التأمين في تسيير وإدارة الأخطار الصناعية خاصة في حالة تحقق أخطار مؤمنة عالية القيمة.
- مما سبق يمكننا القول أن الشركة تتبع سياسة رشيدة في تطبيق برامج إعادة التأمين خاصة في مجال الأخطار عالية القيمة كالأخطار الصناعية للأخطار، وهذا بالتنازل على أكبر قدر ممكن منها لشركات الاعادة. مما يثبت أهمية ودور عمليات إعادة التأمين في توسيع قاعدة الاكتتاب للشركة دون الاخلال بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم.

الخلاصة

تعتبر عمليات إعادة التأمين شرطا اساسيا لتطوير صناعة التأمين، فنظرا لتزايد حجم الأخطار والتي أصبح من الصعب تحمل نتائجها الكارثية من طرف شركة تأمين واحدة، أصبح من الضروري تطوير طرق إعادة التأمين لإعطاء تفتيت أفضل للمخاطر ولضمان الحماية اللازمة لمختلف شركات التأمين، إذ تحتفظ شركات التأمين بالقدر الذي تستطيع استيعابه من الخطر وتسدن الباقي إلى مُعيد التأمين. وبهذا يمكننا تلخيص أهم نتائج الدراسة كما يلي:

- تسمح إعادة التأمين لشركات التأمين بقبول تأمينات ذات مبالغ كبيرة أو أخطار خاصة دون أن يتعرض لخسائر مالية.
- إعادة التأمين تجعل من محفظة المخاطر متجانسة ومتوازنة، نتيجة العلاقة العكسية بين درجة الخطر المُؤمّن عليه وقيمة الجزء المحتفظ به، فكلما زادت درجة الخطر كلما قل الجزء المحتفظ به، وبالتالي فبازدياد درجة الخطر يزداد الجزء المعاد تأمينه من قبل الشركة المسندة.
- يُساعد إعادة التأمين في استقرار الاقساط والتعويضات ونتائج شركات التأمين، إذ يمكن لشركة التأمين جمع أكبر عدد ممكن من الأخطار ذات نفس النوع حتى إذا كان بعض منها شديد الخطورة، فعندما تعيد توزيع المخاطر أو تنقلها بينها وبين شركات الإعادة لا تتعرض شركة التأمين لخسائر كبيرة عند تحقق الأخطار مرتفعة الشدة.
- لإعادة التأمين دور مهم في تسديد جزء معتبر من التعويضات المستحقة تجاه حملة الوثائق، خاصة إذا تعلق الامر بالأخطار الكبرى وهذا ما تم تأكيده من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

➤ الكتب:

- أبو السعود رمضان. (2000). أصول التأمين (الطبعة الثانية). دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية.
- أبوبكر عيد أحمد ، و السيفو وليد إسماعيل. (2009). إدارة الخطر و التأمين. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الأردن.
- العدوان محمد ، و المشاقبة علي. (2003). إدارة الشحن و التأمين. دار صفاء للنشر. عمان
- الصدقي محمد صالح. (1973). التأمين ورياضياته. دار النهضة العربية. بيروت.
- المصري محمد رفيق. (2009). إدارة الخطرو التأمين. دار زهران للنشر والتوزيع. الأردن
- المصاروة هيثم حامد. (2003). في (شرح عقد التأمين). دار الإثراء للنشر والتوزيع. عمان.
- بدوي علي محمود. (2009). التأمين دراسة تطبيقية. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

- جودت محمد ناصر. (1998). إدارة أعمال التأمين النظرية والتطبيق. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.
- حلمي عاليبا. (2001). إعادة التأمين. معهد البحرين للدراسات المالية و المصرفية.البحرين.
- زريق أحمد وجدي ، و الجوهري فؤاد إبراهيم. (2001). إعادة التأمين. مطابع الدر البضاء، مصر.
- سلام أسامة عزمي ، و شقيري نوري موسى. (2009). إعادة التأمين و الخطر. دار الحامد للنشر و التوزيع.عمان.
- شكري بهاء بهيج. (2008). إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق. دار الثقافة.الأردن.
- مختار نبيل محمد. (2005). إعادة التأمين.دار الفكر الجامعي. الإسكندرية.

➤ المقالات في مجلة علمية

- موزاي العياشي ، و براق محمد. (2016). دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر و تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركة الجزائرية للتأمينات. مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد12 العدد 1.الصفحات (152-173).الجزائر.

➤ الرسائل الجامعية

- زبار أمال. (2014). دور مجتمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى – دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين-. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1.الجزائر.
- عبد العزيز برعي عثمان الشريف. (2016). تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر – دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة (2005-2014)، كلية الاقتصاد. جامعة الرباط الملكي. السودان.
- فالح القصاب سنا مازن. (2011). دور إعادة التأمين في ضمان حقوق المؤمن له في مواجهة المؤمن الأصلي. كلية الحقوق . جامعة الشرق الأوسط.الأردن.

➤ المراسيم والتقارير

- الجريدة الرسمية. (2010). المرسوم التنفيذي رقم 10-207 المؤرخ في 30 رمضان 1431 الموافق ل 9 سبتمبر 2010، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-409 المؤرخ في 16 رجب 1416 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 1995. تحديد المعدل الأدنى للتنازل الإلزامي عن الأخطار لفائدة الشركة المركزية لإعادة التأمين. الجزائر.

المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

- COUILBAULT, F. (2007). Les grandes principes de l'assurance (Vol. 8'édition). Paris.

- DUBREUIL, E. (2010). Quels Risques transférer à un réassureur ? AON Benfield. Londres.
- HAGOPIAN, M., & LAPARRA, M. (1991). aspects théoriques et pratiques de la réassurance. ARGUS édition. France.
- LAILY , R., & al. (2017). Optimisation de la couverture de réassurance pour une compagnie non-vie. Euro-Institut d'Actuariat. France.
- OUTREVILLE, J. (1998). Theory and Practice of Insurance. Springer US. New York.
- WEHRHAHN, R. (2009). Introduction to Reinsurance. the World Bank printing. Washington.
- CAAT. (2021, 09 10). Compagnie algerienne des assurances. Récupéré sur caat: <https://www.caat.dz/index.php/pre%CC%81sentation-caat.html>
- COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE. (2019). RAPPORT ANNUEL CAAT. ALGER: CAAT.